الفصل العاشر

السلام

أهم شعارين أطلقتهما ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، هما: الديمقراطية والحل السلمي لمشكلة الجنوب. لذلك اتجهت القوى السياسية بعد ثورة أكتوبر إلى الدعوة لمؤتمر المائدة المستديرة، الذي دعيت إليه كل الأحزاب الشمالية وحزب سانو الذي كان يمثل القيادة السياسية للتمرد، ليجلسوا حول مائدة المفاوضات بحضور مراقبين من دول الجوار للاتفاق على حل سلمي.

عقد المؤتمر في مارس ١٩٦٥م، ولكنه لم يفلح في الوصول إلى حل. لعل السبب الأساسي هو أن طرفين في الإجتماع هما الشيخ على عبدالرحمن، والسيد أقري جادين، اتخذا موقفين متشددين. والسبب الثاني المانع من الوصول لحل هو أن التمرد كان يقوم على حركة سياسية هي حركة سانو وحركة عسكرية هي أنيانيا، ولم تحضر أنيانيا للمؤتمر مما قلل فاعليته.

ولكيلا ينتهي الأمر إلى إعلان الفشل اتفق على تكوين لجنة من إثني عشر شخصاً لتواصل السعي لإيجاد حل. واصلت اللجنة عملها لمدة عام، واشترك فيها حزب سانو بقيادة وليم دينق رحمه الله. لقد ساعد وجوده على الإعتدال فاتفق على استبعاد الوضع القائم وقتئذ في الجنوب وعلى استبعاد الانفصال والبحث عن حل فيما بين ذلك.

وبعد نقاش طويل استمر لمدة عام اتفق على نظام حكم إقليمي، وإن اختلف على أمرين:

الأول: هل يشكل الجنوب إقليماً واحدا أم ثلاثة أقاليم؟

الثاني: كيف يُختار رئيس الحكومة الإقليمية؟

بهذه الصورة سلمت توصيات المؤتمر لي كرئيس للحكومة في أكتوبر١٩٦٦م، فدعوتُ كل الأحزاب السودانية لمؤتمر، كلف السيد محمد صالح الشنقيطي برئاسته لبحث توصيات لجنة الإثنى عشر، ولحسم النقطتين المختلف عليهما وقد كان.

فاتفق على أنه للأقاليم الجنوبية الحق في أن تتحد إن شاءت. وأن يكون رئيس الحكومة الإقليمية بالانتخاب في عملية يكون فيها المرشح إقليمياً والتعيين مركزياً.

وأجاز المؤتمر توصيات لجنة الإثنى عشر الأخرى كما هي.

لقد كانت تلك الآراء تعتبر توجهات راديكالية لم تهضمها السياسية السودانية، لذلك نفرت منها عناصر كثيرة داخل الأحزاب الكبيرة. بل أعلن عدم الموافقة عليها بعض كبار الزعماء، وقامت لجنة اتحاد الإداريين بحملة ضدها، فقابلوا رؤساء الأحزاب وشرحوا لهم أن الحكم الإقليمي سوف يؤدي لتمزيق السودان!!

وبينما الجدل حول الحكم الإقليمي كان محتدماً، تغيرت الحكومة في مايو ١٩٦٧م ثم واجهت الحكومة الجديدة برئاسة السيد محمد أحمد محجوب[1] تطورات أزمة الشرق الأوسط بعد حرب ٥ يونيو، والدعوة لمؤتمر الخرطوم مما صرف التركيز عن قرارات مؤتمر الأحزاب، وبعد حين وقع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م.

في بداية عهد الانقلاب وقد كان يساري الإتجاه، ازداد نشاط حركة أنيانيا، وحسمت خلافاتها الداخلية واتحدت تحت قيادة السيد جوزيف لاقو. ثم انقلب نظام مايو على اتجاهه الأول بعد انقلاب يوليو ١٩٧١م. فهرعت عناصر عديدة في الغرب، وفي مجلس الكنائس العالمي والأفريقي والسوداني تتوسط لإيجاد حل سلمي. وبعد تفاوض في أديس أبابا تم الاتفاق الذي باركه الإمبراطور هيلاسلاسي على اتفاقية ١٩٧٢م.

(١) محمد أحمد محجوب (١٩٠٨ - ١٩٧٦م)، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الثاني للترجمة.

خلاصة الاتفاقية:

أ. قيام حكم ذاتي إقليمي يقوده مجلس تنفيذي عالٍ ويتولى التشريع فيه مجلس نيابي منتخب.

ب. توزيع مسئوليات الحكم بين المركز والإقليم، وحددت قائمة بصلاحيات الحكم الذاتي الإقليمي بالقانون.

ج. القوات النظامية تتبع للإقليم، ما عدا القوات المسلحة فتكون قومية تابعة للمركز. ولكن في أول خمس سنوات تكون القوات المسلحة المرابطة في الجنوب مناصفة بين القوات القومية وقوات أنيانيا، ثم تدمج القوتان في التكوين القومي.

د. لا يجوز تعديل الاتفاقية إلا بقرار يجيزه ثلثا أعضاء مجلس الشعب الإقليمي و٨٠٪ من المواطنين في الجنوب في استفتاء عام.

ه. ولتأكيد حماية الإتفاقية من التعديلات، صيغت في قانون أدخل برمته في الدستور. (هذا الإجراء معناه نظام فيدرالي، لأن الفرق بين الحكم الفيدرالي والإقليمي ليس في نوع الصلاحيات التي يمارسها ولكن في أن صلاحيات الحكم الفيدرالي مستمدة من الدستور بينما صلاحيات الحكم الإقليمي مستمدة من القانون وحده).

هذا الإتفاق أدى إلى السلام. وقام الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب.

ومنذ بداية الأمر بدأت تظهر بعض العيوب، أهمها:

أ. أن الإتفاق كان برعاية نظام مطعون في شرعيته وفي غياب كلمة الشعب السوداني الحر، فما هي جدواه؟

ب. النظام الجديد يقتضي أن يترك للحكم الذاتي الإقليمي أن يمارس صلاحياته بحرية، ولكن الديكتاتورية لا تعرف عضوياً توزيع الصلاحيات، لأنها تقوم على وحدانية صاحب أو أصحاب السلطة فكان رئيس الجمهورية يتدخل في شئون الإقليم باستمرار.

ج. أهمل الجانب الإقتصادي في الجنوب وكذلك الجانب المالي، ولم يبق من هذا إلا حصة من المال تدفعها الخرطوم لجوبا كمرتبات وأجور للعاملين. والأدهى من هذا فإن قوات أنانيا وعدت بالاستيعاب الكامل: بعضها في القوات المسلحة، وبعضها في الشرطة، وفي السجون، وفي حرس الصيد، وفي المطافيء، والآخرون في وظائف مدنية. هذا لم ينفذ.

د. كان تصور نظام مايو أنه بعد الاتفاقية فقد نال الجنوبيون حظهم في السلطة في الحكم الذاتي الإقليمي، لذلك لا حق لهم في المشاركة في الحكومة المركزية إلا ما يقرره رئيس الجمهورية حسب تقديراته السياسية.

هذه العوامل أدت لظهور حركة مقاومة جديدة في ١٩٧٥م سمت نفسها أنيانيا الثانية، وكان هدفها الانفصال الصريح.

هذا التمرد لم يكن واسعاً أو شاملاً، ولكن مع الوقت ارتكب نظام مايو طائفة أخرى من الأخطاء هي:

أ. تزايد تدخل رئيس الجمهورية في شئون الحكم الذاتي الإقليمي، لا سيما في انتخاب رئيس المجلس التنفيذي العالي، السلطة التنفيذية في الإقليم، فخرق بذلك الاتفاقية.

ب. وقع اختلاف حول موقع المصفاة الجديدة التي عزمت شركة شيفرون على إقامتها لاستغلال البترول السوداني بين رأيين:

- رأي فني اقتصادي رأته شركة شيفرون وأيدته الحكومة المركزية وفحواه أن تقام المصفاة في كوستي، باعتبارها ميناء السودان الداخلي وأفضل مركز لتوزيع البترول.

- رأي سياسي اقتصادي إقليمي قرره المجلس التنفيذي العالي، وفحواه أن الجنوب متخلف إقتصادياً ولم ينفذ الوعد بإعادة تعميره بعد الاتفاقية، واستخراج البترول في مناطق جنوبية، لذلك ينبغي أن توضع جل البنيات الأساسية المتعلقة باستغلال البترول في مناطق جنوبية لتساهم في تجسير فجوة التنمية. فقرروا أن

تكون المصافاة في بانتيو. هذا الخلاف لم يتعامل معه الرئيس المخلوع بالحكمة بل بسياسة لي الذراع.

ج. كان المتنافسان على رئاسة المجلس التنفيذي العالي هما السيد **أبيل أليير**[1] والسيد **جوزيف لاقو**[2] وكان جوزيف لاقو وآخرون من الإستوائية يرون استمرار الجنوب إقليماً موحداً يتيح الفرصة لهمينة الدينكا وهم قبيلة أبيل أليير(دنكا بور)، لذلك تبنى جوزيف لاقو تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. وفي عام ١٩٨١م صار الرئيس المخلوع يتخوف من أن بقاء الجنوب كتلة واحدة يجعله مركز قوة مؤثرة، لا سيما بعد أن جهر المجلس التنفيذي العالي بمعارضة قراره حول موقع المصفاة الجديد. لذلك قرر إضعاف هذا المركز بتقسيم الجنوب متجاوباً مع رأي جوزيف لاقو والاستوائيين الذين أيدوه، فأصدر أمراً جمهورياً بالتقسيم، معدلاً إتفاقية ١٩٧٢م بغير الوسائل المحددة المنصوص عليها في الاتفاقية للتعديل. تم هذا الإجراء في عام ١٩٨٣م.

د. وفي عام ١٩٨٢م قام في عدن حلف عدن الثلاثي من الجماهيرية الليبية وأثيوبيا واليمن الجنوبية. أهمية هذا المحور هو أنه كان محوراً مضاداً لمحور مصر- السودان الذي أقامته اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان تحت

(١) أبيل ألير كوي، (ولد ١٩٣٣م) مولانا، قاضي سابق وسياسي جنوبي، كان نائباً لرئيس السودان ورئيس أول حكومة للجنوب بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م إن نصب رئيساً للمجلس الانتقالي العالي (الفترة الأولي من ٦ أبريل ١٩٧٢ الي فبراير١٩٧٨م، الفترة الثانية من ٣٠ مايو ١٩٨٠ الي ٥ أكتوبر١٩٨١)، عمل مستشارا قانونيا لمنمات إقليمية ودولية، ومستشارا في مفاوضات سلام نيفاشا ٢٠٠٥م، بعدها اختير رئيسا لمفوضية الانتخابات التي أجرتها حكومة (الإنقاذ) في ٢٠١٠م.

(٢) جوزيف لاقو، (ولد ٢١ نوفمبر ١٩٣١م) اللواء م، سياسي وعسكري جنوبي، خريج الكلية العسكرية السودانية ١٩٦٠م، التحق بتمرد أنيانيا الأولى في ١٩٦٣م وصار قائداً لها في ١٩٦٩م وحتى تم توقيع اتفاقية اديس أبابا ١٩٧٢م، تولى رئاسة المجلس التنفيذي الانتقالي العالي بحكومة الجنوب (١٩٧٨-١٩٧٩م). عين نائبا لرئيس الجمهورية (١٩٨٠-١٩٨٥م). في أغسطس ٢٠١٠، عين مستشارا لرئيس حكومة الجنوب وهو مقيم الآن بجوبا.

مظلة أمريكية. هذا المحور الجديد نشأ موجهاً للمحور السوداني المصري نشطاً في خلق المتاعب للسودان، مثلما كان السودان يخلق المتاعب لأثيوبيا عن طريق دعم الحركات المناوئة، ولليبيا، ولليمن الجنوبية، حيث يخلق السودان لهما المتاعب متبنيا المناوئين. وللأسف كان السودان في تبنيه لهؤلاء المناوئين يعمل لحساب إستراتيجيات دولية أمريكية، دون أدنى حساب لرد الفعل ضد أمنه القومي.

هـ. وفي عام ١٩٨٢م أيضا قرر النظام أن الأوان قد آن لدمج القوات المسلحة في بعضها بعضاً، مثلما اتفق عليه. ووضع برنامج الدمج بطريقة لم تراع المستجدات، فقد صار كثير من الجنوبيين يعتقدون أن النظام قد خرق الاتفاقية، ولم تراع واقع الحال، فأفراد القوات الجنوبية استقروا في مناطقهم الجنوبية بصورة لا تتاح لهم (سكناً ومعيشة) في غيرها، لذلك عندما صدرت الأوامر بنقل بعض الوحدات إلى الشمال رفضت تنفيذ الأوامر. الكتيبة ١٠٥ التي كانت مقيمة في بور لم تنفذ أمر النقل فتحركت ضدها قيادة الإقليم، ووقع قتال، فتفرق من نجا من ضباطها وأفرادها، وانضموا في الأول لحركة أنيانيا الثانية، ولكن وقع اختلاف بينهما حول الإنفصال، وحول مدى التعاون مع أثيوبيا، وكانت النتيجة أن كوّن هؤلاء حركة جديدة سموها (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وسموا ذراعها العسكري (الجيش الشعبي لتحرير السودان)، واتخذوا للحركتين قيادة واحدة: العقيد جون قرنق[1]. قالوا إن تجربة فصل القيادة السياسية عن العسكرية كما كان الحال بالنسبة لسانو وأنانيا الأولى أدت لأخطاء، وأن تجربة الجبهة الوطنية التي كانت قيادتها السياسية والعسكرية واحدة هي الأفضل.

ومنذ أول أيامها وجدت هذه الحركة حاضناً قوياً هو حلف عدن: فمدها بالمال، والسلاح، والتدريب، والتغطية السياسية، والدبلوماسية، والإعلامية.

(١) جون قرنق ديمابيور (٢٣ يونيو ١٩٤٥م- ٣٠ يوليو ٢٠٠٥م) للتعريف انظر/ي الفصل الأول.

وبسرعة كبيرة أثبتت الحركة الجديدة فاعلية ميدانية، إذ حققت الآتي:

أ. تهديد ثم إيقاف العمل في مشروع قناة جونقلي. مشروع جونقلى هو مشروع شق ترعة كبيرة تتجمع فيها المياه المفرقة في السدود، مما يوفر ١٠ مليار متر مكعب، كان جلها يبدده التبخر، وهو مشروع يزيد المياه للسودان ومصر، ولكن عليه اعتراض من ناحية أن المشروع المخطط يعني بشق القناة، وبتطوير حياة القبائل التي تعيش على ضفتيها، ولكن التنفيذ اهتم بشق القناة وأهمل تطوير حياة السكان.

ب. عرقلة ثم إيقاف العمل في استخراج البترول، هنا أيضاً توجد مشكلة حول كيفية الاستغلال وتوزيع العائد بين المركز والإقليم.

ج. تهديد وعرقلة الملاحة النهرية ما بين الشمال والجنوب.

د. تهديد النقاط الحدودية بين السودان وأثيوبيا.

هذه العوامل مع عوامل أخرى ذكرناها سابقاً تضافرت لكي تسقط الديكتاتورية الثانية في السودان.

بعد ذلك تطلع الجميع في السودان للحركة الشعبية لتوقف إطلاق النار وتدخل مع النظام الجديد في السودان في تفاوض للمشاركة في تطور الأحداث في السودان. لكن الحركة لم تستجب. بل اعتبرت أن ماحدث في السودان هو إجراء شكلي، ونظام يقوده نفس جنرالات النظام المباد، فأطلقت عليه اسم (الطبعة الثانية من مايو). لكن قادة النظام الجديد ما برحوا يخاطبون الحركة الشعبية لتعديل موقفها، والاستجابة للسلام. فأرسل اللواء **عثمان عبدالله**[1] وزير الدفاع خطاباً للعقيد **جون قرنق** رئيس الحركة الشعبية في مايو ١٩٨٥م.

(١) عثمان عبد الله، اللواء، وزير الدفاع في الفترة الانتقالية (١٩٨٥-١٩٨٦م) حالياً الأمين العام لمنظمة التعاون الافرو-آسيوي مركز السودان.

وأرسل د.الجزولي دفع الله[1] رئيس الوزراء خطاباً مماثلاً في يونيو ١٩٨٥م.

وأصدرت الحكومة الإنتقالية بياناً سمته البيان السياسي التمهيدي حول المؤتمر القومي لمسألة الجنوب، تضمن البيان النقاط المطلوب حسمها لتحقيق السلام في أغسطس ١٩٨٥م.

لم تستجب الحركة لهذه المخاطبات. وحينما أجابت كانت الإجابة في شكل خطاب أرسل لرئيس الوزراء وسلم في منطقة الناصر بطريقة وسعت الشقة بين الطرفين.

نستطيع أن نقول إنه لم يجر أي تفاهم أو حوار أو حتى تعارف بين حكومة الفترة الانتقالية على المستويين العسكري والمدني وبين الحركة الشعبية. ولكن على الصعيد الشعبي فقد حدث تطور إيجابي جداً إذ أثمرت اتصالات التجمع الوطني لإنقاذ السودان (وهو التنظيم الجامع لأحزاب ونقابات الانتفاضة) أثمرت الاتفاق على إجتماع هام في كوكادام بأثيوبيا.

كوكادام هو مصيف أخت الإمبراطورهيلاسلاسي، وبه بحيرة طبيعية كبيرة، وخزان ومحطة لتوليد الكهرباء، ويقع على بعد ٩٠ كيلومتر جنوبي أديس أبابا.

انعقد حوار كوكادام في الفترة من ١٤/ ٣/ ١٩٨٦ إلى ٢٨/ ٣/ ١٩٨٦م.وضم وفد الخرطوم ٢٧ رجلا وسيدة (نعمات مالك) اشترك من الأحزاب الآتية: حزب الأمة، الحزب الشيوعي، الحزب الإشتراكي الإسلامي، حزب البعث، الناصريون، اتحاد القوى الوطنية، والمؤتمر الديمقراطي. ومن النقابات: التجمع النقابي بكل نقاباته.

ضم وفد الحركة الشعبية ٣٣ شخصاً.. هؤلاء الذين شاركوا في الحوار في مائدة المفاوضات. ولكن ضم الوفد أيضا ٤ سيدات اشتركن في المفاوضات الجانبية.

(١) الجزولي دفع الله (ولد ١٩٣٥م) دكتور، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول للتعريف به.

حضر د.جون قرنق الأسبوع الأول من الحوار، ثم اعتذر وأناب عنه كاربينو[1]، ووليم نون[2]، وأروك طن[3]، ليقودوا الحوار من جانبه.

وأبرز نقاط إعلان كوكادام هي:

١. اعتبار أن القضية المطروحة ليست قضية إقليمية تخص الجنوب، بل قضية قومية تخص السودان كله.

٢. أن تكون أجندة المؤتمر الدستوري هي بحث:

- نظام الحكم.
- الهوية.
- عدالة توزيع الثروة.
- اقتسام السلطة.
- علاقة الدين بالدولة.

(١) كاربينو كوانين (١٩٤٨- ١٠ سبتمبر ١٩٩٩م)، اللواء، قائد عسكري وسياسي جنوبي، كان قائد كتيبة في الجيش السوداني بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م، أسس مع الدكتور جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣م، سجن في سجون الحركة فهرب وانشق عنها في 1992مؤسساً (الحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال)، وانضم للمجموعات التي وقعت مع نظام (الإنقاذ) اتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧م ورقي لرتبة لواء في القوات المسلحة، ثم تمرد من جديد، قتل بيد جهة مجهولة.

(٢) وليم نون (ت ١٩٩٦م)، قائد عسكري جنوبي، من مؤسسي الحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٩٨٣م، كان الرجل الثاني في الحركة وقائد وفدها في مفاوضات أبوجا الأولى، انشق من الحركة في ١٩٩٢م، قتل في معارك الصراع الجنوبي/ الجنوبي التي استعرت منذ ١٩٩٥م بين قواته وقوات رياك مشار وجون لوك جون.

(٣) أروك طون أروك (ت ١٢ فبراير ١٩٩٨م) العميد، عسكري وسياسي جنوبي، كان ضمن الضباط بالقوات المسلحة الذين كونوا مع العقيد د. جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٩٨٣م، اختلف مع الحركة وكان ضمن الذين وقعوا اتفاقية الخرطوم للسلام في أبريل ١٩٩٧م وعاد للخرطوم، ولقى حتفه بعدها بعام في حادثة طائرة الناصر الغامضة التي توفي فيها كذلك نائب رئيس النظام حينها اللواء الزبير محمد صالح.

obeikandl.com

٣. تم الاتفاق على أن يسود دستور ٥٦ المعدل في الفترة من تاريخ تشكيل الحكومة الديمقراطية (مايو١٩٨٦م) إلى انعقاد المؤتمر الدستوري الذي سيقرر نوع وشكل الدستور الذي سيقره المؤتمر لتجيزه الجمعية التأسيسية من بعد كدستور دائم للسودان.

٤. إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م

٥. لتهيئة المناخ لعقد المؤتمر، وبجانب إلغاء قوانين سبتمبر، تلغى الاتفاقيات والأحلاف العسكرية التي تمس سيادة السودان.

٦. وفيما يتعلق بالحكومة، اختلف الأمر على رأيين ضُمنا في الإعلان هما:

- الحركة ترى أن تحل الحكومة آنذاك قبيل المؤتمر الدستوري لتحل محلها حكومة وفاق وطني.
- القوى السياسية والنقابية الوافدة من الخرطوم ترى أن يترك ذلك ليقرر من داخل المؤتمر الدستوري (مع الموافقة على حل الحكومة وتشكيل حكومة وفاق وطني لفترة انتقالية في حالة نجاح المؤتمر الدستوري).

هذا الإعلان الهام صدر في وقت لم يجد ما يستحقه من الاهتمام والمتابعة لسببين:

السبب الأول: هو أنه صدر في ٢٨/ ٣/ ١٩٨٦م أي في وقت انتهى فيه عمر الحكومة الانتقالية، وكانت الأحزاب كلها مشغولة بالمعركة الانتخابية التي بدأت فعلا ووصلت قمتها.

السبب الثاني: أن حزبين كبيرين من أحزاب السودان قاطعا اجتماع وإعلان كوكادام هما: الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية.

لقد وقع الإعلان الهام على حديد بارد!!

وعاد الأخ بشير عمر[1] من أثيوبيا، حيث كان ممثلنا في الاجتماع، وأحضر لي

(١) بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، للتعريف به رجاء مراجعة هوامش الفصل الثاني.

معه خطاباً خاصاً من د. جون قرنق خلاصته: أنه يثق بوطنيتي وأصالة حزب الأمة، ويشيد بشعاره (السودان للسودانيين)، وأنه يتطلع للسلام ويريد أن نعمل معاً لتحقيقه.

فرددت عليه شاكراً للخطاب، مؤكداً عزمي لتحقيق السلام، معترفاً بوجود مظالم ينبغي أن تزال، متطلعاً لنتعاون معا من أجل السلام وبناء الوطن.

لذلك عندما كونتُ الحكومة، وكنت أتوقع الذهاب لمؤتمر القمة الأفريقي في يوليو ١٩٨٦م، أجريت تدابير لألتقي مع قادة الحركة على هامش المؤتمر.

تم الإجتماع في آخر يوليو ١٩٨٦، واستغرق ٩ ساعات، وحضره معي د.حماد بقادي، وأعضاء وفد التجمع النقابي كمراقبين. وحضره من الجانب الآخر: **جون قرنق، وليم نون، أروك طن، يوسف كوة[١]، ولام أكول[٢].**

تبادلنا في الإجتماع وجهات النظر، واتفقنا على أن يكون إعلان كوكادام هو الأساس، وعلى ضرورة توسيع إعلان كوكادام بمشاركة الحزبين الكبيرين اللذين قاطعاه. واتفقنا على أن يستمر دستور ٨٥ المؤقت، بدل العودة لدستور ٥٦ المعدل ٦٤ مع تعديل المادة الرابعة لتكون أشمل.

واختلفنا حول القوانين التي ستحل محل قوانين سبتمبر ١٩٨٣م عند إلغائها.

---

(١) يوسف كوة مكي (١٩٤٥-٣١ مارس ٢٠٠١) القائد، معلم وعسكري وسياسي من جبال النوبة، خريج جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد ١٩٨٠م، انتخب في مجلس الشعب الإقليمي لجنوب كردفان في ١٩٨١م، وكان نائباً لرئيس المجلس حتى التحاقه بالحركة الشعبية لتحرير السودان في نوفمبر ١٩٨٤م. عين عضواً مناوباً بالقيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في أغسطس ١٩٨٦م. في العام ٢٠٠٠ عُيِّن عضواً في مجلس القيادة بالحركة الشعبيَّة والجيش الشعبي لتحرير السُّودان وتولَّى منصب قائد وحاكم إقليم جبال النوبة بالمناطق المحررة حتى وفاته وخلفه القائد/ عبد العزيز آدم الحلو.

(٢) لام أكول أجاوين (ولد ١٩٥٠م) الدكتور، مهندس كيميائي من جنوب السودان، أستاذ بكلية الهندسة جامعة الخرطوم سابقاً، زعيم ومؤسس حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي في يونيو ٢٠٠٩. تقلد العديد من المناصب الرفيعة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، و وزير الخارجية في الفترة (سبتمبر ٢٠٠٥- أكتوبر ٢٠٠٧م).

قالوا: العودة لقوانين ١٩٧٤م، وقلت: نصدر قوانين جديدة يتفق عليها على أساس مبدأ واضح: القوانين العادية يعم تطبيقها كل البلاد. والقوانين ذات الصبغة الدينية تخصص في نطاق المجموعة الوطنية الخاصة بها.

انتهى اللقاء على نبرة ودية على أن يواصل الطرفان المساعي للحل السلمي.

كان انطباعي أن أغلبية من حضروا الإجتماع يفكرون باعتدال، لا سيما د.جون قرنق نفسه، وأروك طون ولم أر مانعاً أيدولوجياً أو نفسياً للاتفاق. وكان هذا هو الإنطباع الذي نقلته لزملائي.

ولكن بعد أسبوعين من الاجتماع، في ١٦/ ٨/ ١٩٨٦م، أسقطت طائرة الركاب المدنية بالقرب من ملكال، فسمم إسقاطها مناخ العلاقات بيننا وبين الحركة.. وإلى الآن لا أدري لماذا أشادت الحركة بالحادث، فيبدو لي أنه قد وقع عن طريق الخطأ، أو عدم الانضباط، ومعلوم أن ضحاياه كلهم مدنيون، وجلهم جنوبيون بأسرهم وأطفالهم. هذا الحادث الفظيع وضع حدا لتلك الإتصالات.

وفي الفترة التالية تمت اللقاءات والوساطات الآتية:

أ. ندوة واشنطن في فبراير ١٩٨٧م، حضرها بصفة غير رسمية كل الأطراف. كان قرارها أن مفتاح الحل السلمي يكمن في: الديمقراطية والاعتراف بالتنوع في السودان.

ب. أعقب ذلك توسط السيدين أوباسانجو (رئيس جمهورية نيجريا السابق)، وفرانسيس دينق. وقد وجدا من الطرفين استجابة ووجدا فجوة الثقة بين الطرفين ولكن ممكن تجسيرها.

ج. ثم توسط آخرون وساطة أدت لإجتماع في لندن بين وزير الدفاع (فضل الله برمة[1]) ورئيس هيئة الأركان (عبد العظيم صديق) من جانب، وأروك طن

(١) فضل الله برمة ناصر، (ولد ١/ ١/ ١٩٣٩م). لواء (م)، عسكري وسياسي، خريج الدفعة (١٣) من الكلية الحربية ١٩٦٢م. عضو المجلس العسكري الانتقالي (١٩٨٥-٨٦م)، ثم انتمى لحزب

وزميل له من الجانب الآخر في ديسمبر ١٩٨٧م. هذا الإجتماع ركز على ضرورة إيجاد صيغة مقبولة للتنوع القانوني في السودان.

د. ثم دعينا والحركة لمؤتمر انتراكشن في هراري في مارس ١٩٨٨م وقد حضره وفد يمثل جميع أطراف الحكومة والحركة، ودار حوار جاد وحاد، وكانت التوصية أنه في إطار الديمقراطية والاعتراف بتنوع ثقافات وأعراق السودان يمكن إيجاد صيغة للتعايش بينها.

ه. في يوليو ١٩٨٨م اجتمع وفد الأحزاب الأفريقية (برئاسة السيد اليابا سرور) والحركة في أديس أبابا وانتهى الإجتماع لضرورة عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل آخر ديسمبر١٩٨٨م.

و. وفي ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م تم إجتماع الميرغني/ قرنق بعد أن مهد له اجتماع حزبي من الأخوة سيد أحمد الحسين[١] ومحمد توفيق[٢] من جانب ولام أكول[٣] من الجانب الآخر.

أدى اجتماع الميرغني / قرنق لمبادرة السلام السودانية التي بنت على ما تحقق في كوكادام، ولكنها تجاوزت ذلك وتوصلت لحل بعض المسائل التي لم يحسمها إعلان كوكادام وهي:

أ. تجاوز الاختلاف حول الدستور واعتماد دستور ١٩٨٥م المؤقت.

ب. وضع صيغة مرنة للقوانين وهي: أن تجمد الأحكام الإسلامية لحين القرار بشأنها في المؤتمر الدستوري.

الأمة، عُيّن وزيراً للدفاع ووزيراً للنقل والمواصلات إبان حكومات الديمقراطية الثالثة.. وهو الآن نائب رئيس حزب الأمة

(١) سيد أحمد الحسين، السيد، سياسي بارز، الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي، تقلد حقيبتي الداخلية والخارجية في الديمقراطية الثالثة.

(٢) محمد توفيق أحمد، السيد، قيادي بالحزب الاتحادي الديمقراطي، تولى منصب وزير الخارجية (٣ يونيو ١٩٨٧ - ١ أكتوبر ١٩٨٨م)، ووزير الثقافة والإعلام.

(٣) لام أكول أجاوين (ولد ١٩٥٠م) الدكتور، للتعريف راجع/ ي الفصل الثامن.

ج. انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في آخر ديسمبر ١٩٨٨م.

هذه الاتفاقيه أحدثت تطويراً حقيقياً لبرنامج السلام.

كانت سياسة حكومة الديمقراطية الثالثه نحو السلام تسير في أربعة محاور هي:

المحور الأول: المحور الدولي:

(في خطابي للجمعية العمومية للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٨٦م ناشدت العالم، لا سيما الدول الكبرى، أن تعطي السلام الإقليمي أهمية خاصة لإطفاء بؤر القتال التي صارت خطرا على السلام ومستقل الشعوب.

وفي زيارتي لموسكو ولواشنطن خاطبت القيادة السياسية والحكومية للدولتين العظميين بأهمية دورهما في إطفاء بؤر لقتال لا سيما في القرن الأفريقي الذي كاد القتال أن يهلك شعوبه.

تجاوبت القيادة في واشطن وفي موسكو مع هذا النداء، بل دخل نقاش السلام في القرن الأفريقي في أجندة لقاءاتهما، وصار كلاهما يطلعني أولاً بأول على ما حققا من تقدم بشأن السلام في القرن الأفريقي، وكنت أبدي لهما الملاحظات على ما يدور بينهما، وأجد منهما ردوداً ناجزة وإفادات وافية.

هذا النداء صادف مناخاً دولياً حسناً، إذ تحركت الدولتان العظميان في اتجاه وفاقي أذاب جليد الحرب الباردة، ووظف قدراتهما الهائلة نحو السلام، فخطيا معاً خطوات طيبة في طريقه: في أفغانستان، في أنجولا، في نيكاراقوا.. في كل مكان في العالم.

المحور الثاني: المحور الإقليمي:

لقد وظف جعفر نميري[1] نفسه وبلاده لخدمة إستراتيجيات أجنبية لا ناقة للسودان فيها ولا جمل.

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

فتبنى الحركات المناوئة لعدد من جيرانه وسمح للمناوئين، وفرق من الخبراء الأجانب، بالتحرك داخل السودان بحرية تامة.

لذلك عندما وقع التمرد السوداني، فإنه أعطى أولئك الجيران فرصة ذهبية لرد الصاع صاعين.

وللأسف عندما حدث ذلك لم يشأ الذين سّخروا نميري في المقام الأول أن يقفوا معه لصد الخطر الجديد.

وعندما انتخبتُ رئيساً للوزراء كان همي الأول التخلص من تلك الأحلاف المشبوهة، ووقف توظيف السودان لصالح أي إستراتيجية لا تنطلق من مصالحه الوطنية.

وكان الشعار الذي رفعته الحكومة هو حسن الجوار مع الجميع، والعمل على تحقيق السلام في السودان وفي البلاد المجاورة له. رفعنا شعار السلام في دول الجوار، والأمن المشترك في القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

لم يكن الحديث في هذه المسائل سهلاً مع الأخوة الأثيوبيين في بداية الطريق، لأن سياسات نميري المضطربة، لا سيما الممتثلة للأستراتيجيات الأجنبية، خلقت في نفسهم صدوداً كبيراً، ولكن مع الأيام أدركوا الفرق بين ما كان في السودان وما صار فيه على يد الديمقراطية.

اندفع النظام الأثيوبي متجاوباً معنا في البحث عن الحل السلمي، بل اتفقنا على صيغة لحسن الجوار والتعاون، وأعلنت أثيوبيا توجهها للحل السلمي في بلادها، واستعدادها للتفاوض دون شروط مسبقة مع المناوئين لها، وثقتها في السودان كوسيط في هذا المجال.

لقد كانت علاقتي بقيادة الحركات الأرترية حميمة منذ أمد بعيد، فاجتمعتُ بهم وتحدثنا ملياً. وبعد نقاش طويل توصلنا لاتفاق مع الحركات الخمس الآتية:

جبهة تحرير أرتريا- القوات الشعبية (سبي) والآن (برج).

جبهة تحرير أرتريا –المجلس الثوري (أحمد ناصر).

جبهة تحرير أرتريا- اللجنة الثورية (عبدالقادر جيلاني).

جبهة تحرير أرتريا – (عبدالله ادريس).

قوات التحرير الشعبية- (محمد سعيد).

توصلنا مع هؤلاء الأصدقاء لاتفاق أن يقدموا على الحل السلمي دون شروط مسبقة، وأن يوحدوا موقفهم، وأن يعتمدوا السودان وسيطاً. وقد كان.

وبدأت المفاوضات بينهم والحكومة الأثيوبية، وتحادثت طويلاً مع الأخ أسياس أفوركي أمين عام الحركة الشعبية لتحرير أرتريا، ثم توصلنا لاتفاق وقعه مندوبي، الأخ **عبدالله محمد أحمد**، خلاصته:

أ. السلام والحل السلمي هدفنا جميعاً.

ب. تتحد الفصائل الأرترية، وتقدم على التفاوض دون شروط مسبقة.

ج. يحترم الأخوة الأرتريون مصالح السودان وقوانينه وكرم ضيافته.

د. السودان وسيط موثوق به وعليه أن يسعى لجمع أطراف النزاع.

هكذا حصل السودان على ثقة الحكومة الأثيوبية والحركات الثورية الست، واتجه يعمل للسلام الإقليمي المكمل للسلام الوطني.

المحور الثالث: المحور الانساني

ابتداء من مجلس الرحمة الإسلامي المسيحي، واصل السودان مجهوداته لإيجاد وسيلة لإنقاذ المتضررين بآثار القتال من مواطنيه عبر خطوط القتال.

وفي مارس استجابت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لطلبنا، واتصلت بالطرف الآخر ووجدت منه استجابة فشرعت في نقل الإغاثة والأدوية للمتضررين.

لقد كان في عملها هذا تمهيد لأكبر برامج في هذا المحور: برنامج شريان الحياة. فقد تجاوبت الأمم المتحدة معنا ودعونا لمؤتمر في ٨-٩ مارس ١٩٨٩م قرر المؤتمر:

- نقل ١٧٣ ألف طن من مواد الإغاثة للمناطق المتضررة.
- إلتماس الطرفين السماح بشهر هدوء (وقف إطلاق نار محدود) لتمكين النقل نهراً وجواً وبراً عن طريق السكة حديد.
- تمويل هذه العمليه بميزانية ١٣٢ مليون دولار زيدت لتصبح ١٨٢ مليون دولار.
- تسير وسائل النقل المختلفة دون حراسات تحت علم الأمم المتحده عبر خطوط القتال.

لقد نجح برنامج شريان الحياة، وأغاث المتضررين، كما خلق قدوة للآخرين في ظروف مشابهة. كما خلق قدراً من حسن النوايا بين الحكومة والحركة الشعبية.

المحور الرابع: المحور التفاوضي:

كان اتفاق ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م معلماً بارزاً على طريق السلام، ومنذ توقيعه حرصتُ على تأكيد تجاوبي معه، كما أعلن حزب الأمة تجاوبه في بيان. وكان أحد الحلفاء في الحكومة: الجبهة الإسلامية مراهن ضده، ولم تكن هناك مصلحة وطنية في جعله أساس تفرقة بين الحلفاء الثلاثة. لذلك حرصتُ على إيجاد صيغة تحقق الإجماع.

وفي يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م توصلتُ لصيغة وافق عليها السيد محمد عثمان الميرغني وأعلناها في نفس اليوم. ثم اجتمعتُ بالأخوة **محمد عثمان الميرغني وحسن الترابي**[١] في القصر لدى السيد أحمد الميرغني[٢] في ٤/ ١/ ١٩٨٩م، وأمن الجميع على الصيغة المعلنة في ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م.

ثم طرأت على حكومة الوفاق ظروف لا صلة لها بمبادرة السلام أدت

(١) حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، للتعريف الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

(٢) أحمد الميرغني (١٦ أغسطس ١٩٤١م- ٢ نوفمبر ٢٠٠٨م)، السيد، للتعريف به الرجاء مراجعة الفصل التاسع.

لانسحاب الاتحاي الديمقراطي من الحكومة. . فلو أن لجبهة كانت أكثر مرونة نحو مبادرة السلام، ولو أن الاتحادي الديمقراطي لم ينسحب من الحكومة في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٨م لتجنبنا كثيراً من الشرور.

أدى انسحاب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة إلى ظهور شرخ في الجبهة الداخلية ساهم مع عوامل التدني القتالي في جبهة شرق الإستوائية إلى مذكرة القوات المسلحة الشهيرة في ٢٢ فبراير ١٩٨٩م.

ثم جاءت مرحلة محادثات القصر تحت إشراف السيد **ميرغني النصري**[1]: تلك المحادثات أدت لاتفاق كامل بين القوى السياسية والقابية، اتفاق شمل الموافقة على مبادرة السلام بالتوضيحات التي أشار إليها بيان ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م. ولكن الجبهة الإسلاميه انعزلت مرة أخرى. كان متوقعاً أن تدخل الجبهة الإسلامية طرفاً في هذا الاتفاق، لا سيما بعد التفاهم الذي تم في إجتماع القصر في ٤/ ١/ ١٩٨٩م، ولكن اتضح أن اتجاهات الجبهة صارت أسيرة للتعبئة المتطرفة التي عبأت بها قواعدها. فجعلت تلك القواعد تتصور أن تطبيق الحدود هو تطبيق الشريعة، وأن تدابير الوفاق هذه تعطل فورية الحكم بشرع الله!

هذه التعبئة حرمت الجبهة من أية مرونة، بل صار قادتها المعروفون باعتدالهم مضطرين للمزايدة لكسب ثقة القواعد الملتهبة. فواجهوا إجماع السودانيين في القصر بشعارات ثورة المصاحف وثورة المساجد والجهاد. هكذا دخلوا في اللا معقول، وعندما وجدوا أن الشارع السوداني لا يتجاوب مع هذه النداءات المحمومة والتي لا يبررها مبرر، أوغلوا في العزلة وفي اللا معقول.

المرحلة الأخيرة:

قامت حكومة الجبهة الوطنية وكوّنتُ لجنة وزارية برئاسة الأخ سيد أحمد الحسين، وكلفناها بمواصلة مساعي السلام والاتصال بالحركة الشعبية للاتفاق على تنفيذ المبادرة، وعلى عقد المؤتمر الدستوري. تمت الاتصالات فأدت لاتفاق

(١) ميرغني النصري (١٩٢٧- ٥ أكتوبر ٢٠١٠م) لترجمته الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

على اجتماع في ٤ يوليو ١٩٨٩م في العاصمة الأثيوبية لمراجعة ما تم بشأن المبادرة، وتم الاتفاق أيضاً على موعد المؤتمر القومي الدستوري في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م.

ولتحضير ملف الحكومة الخاص باجتماع ٤ يوليو تم الآتي:

أ. كاتبت رئيس الوزراء المصري بشأن قرارنا الخاص بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك التي صار إلغاؤها رسميا تقنيناً لواقع ماثل. رد د. **عاطف صدقي** بالموافقة على ذلك ما دامت هذه هي رغبة السودان. وأعلن إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين السادات ونميري في ١٩٧٦ بموافقة الطرفين.

ب. وكان البرتكول السوداني الليبي الذي وقع عليه من الجانب السوداني وزير دفاع الفترة الانتقالية (اللواء **عثمان عبدالله**) قد استنفذ مدته، وأعلنت ليبيا على لسان الأخ العقيد **أبوبكر يونس** ترحيبها ودعمها لمساعي السلام السودانية.

ج. استشارت اللجنة الفنية التابعة للجنة الوزارية، بعض المحامين السودانيين وهم الأخوة: خلف الله الرشيد، عبدالمجيد إمام، دفع الله الرضي، محمد ابراهيم خليل، وآخرين؛ لتقديم استشارة قانونية بشأن تنفيذ بند تجميد الحدود الوارد في مبادرة السلام السودانية. أفتى هؤلاء المحامون بإصدار الجمعية التأسيسية قانوناً لإلغاء مواد الحدود الموجودة في القوانين القائمة تنفيذاً لهذا البند في الاتفاقية. وفي اجتماعي باللجنة الوزارية قلت لهم إن الأخوة القانونيين لم يفسروا النص، ولكن أعطونا رأياً آخر، فالنص يقول تجميد وهم يقولون إلغاء.

وبعد تداول الرأي رأيت أن يكون تفسير التجميد كالآتي:

أ. توقيع العقوبة على الجرائم الحدية تعزيراً دون الحد وتقنين ذلك الإجراء.

ب. يصدر رأس الدولة عفواً على المحكومين بالقطع، وذلك على أساس أن العيوب الموجودة في قوانين سبتمبر شبهة تدرأ الحد.

ج. الذين عليهم ديات وظلوا في السجن لمدد طويلة لأنهم لا يستطيعون

دفعها تدفع دياتهم الدولة من الزكاة.

تداولت اللجنة الوزارية هذه الآراء بعد أن قدمها ديوان النائب العام في شكل ورقة عمل. وافقت اللجنة على هذا التفسير للتجميد، إلا أن أحد أعضائها د.بشير عمر تحفظ على فكرة إصدار قانون من الجمعية التأسيسية للوقوف بعقوبات الجرائم الحدية عند التعزير ودون الحد، لأنه لا يريد أن يكون الموضوع محل أخذ ورد يفتح معارك جانبية. ولكن في اجتماعي مع اللجنة الوزارية لاستعراض ورقة العمل رأيت استبعاد التحفظ، وإجراء التقنين اللازم عن طريق الجمعية، مع شرح الموضوع للنواب على أننا بهذا ندرأ مفسدة الحرب، وأن الإجراء كله مؤقت، وسنقرر بشأن أسس التشريعات الإسلامية في المؤتمر القومي الدستوري المزمع انعقاده في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م.

لقد كان تحرك السودان ناجحاً في المحاور الأربعة التي ذكرناها، بل كان تحركاً نموذجياً. وضع إطاراً للسلام الإقليمي، وللعلاقات الإنسانية في مناطق القتال، ولمحادثات إنهاء الحروب الأهلية.

إن النجاح في المحاور الأربعة، جعل السلام قاب قوسين أو أدنى. ولابد لأي منصف أن يقدر هذا الجهد الضخم الذي استطاع به السودانيون وضع برنامج للسلام واضح المعالم، والسير فيه قدماً.

إنني إذ أفكر ملياً في قضية العنف السياسي في السودان، أجد نفسي متسائلاً لماذا يلجأ الأخوة الجنوبيون كلما وقع خلاف إلى حمل السلاح: أنيانيا الأولى، أنيانيا الثانية، أنيانيا الثالثة، والجيش الشعبي؟

ربما كان الرد هو أن عوامل التفوق الشمالي السياسية والاقتصادية والثقافية كبيرة، مما يجرد الرأي الجنوبي من قدرات يصارعون بها في المجالات السياسية والاقتصادية، فيلجأون للعنف بدلها. لا بد إذن من الاتفاق على أساس عادل في مجال السلطة السياسية والثروة والهوية والخصائص الثقافية. اتفاق عادل فلا يشعر طرف من الأطراف بظلم فيه، يلجأ معه لوسائل المقاومة.

ولا بد أن نعترف أن الإخوة الجنوبيين إذا تأملوا اتفاقاتنا الأساسية معهم تحيروا في مصداقيتنا (أي نحن الشماليين):

- ففي أواخر عام ١٩٥٥م وافقونا على اعلان استقلال السودان من داخل البرلمان، بشرط أن ينص على النظام الفيدرالي لدى بحث دستور السودان الدائم. وبدأ النظر في دستور السودان الدائم في البرلمان السوداني، وقبل أن ينظر فيه وقع إنقلاب ١٩٥٨م، وحل البرلمان، وانتهى الحديث عن الدستور الدائم وضاع الوعد الذي بموجبه وافقوا على قرار إعلان الإستقلال من داخل البرلمان.

- وفي ١٩٦٧م اتفقنا معهم على الحكم الإقليمي بعد محادثات طويلة، بدأت بمؤتمر المائدة المستديرة ثم لجنة الإثنى عشر ثم مؤتمر الأحزاب السودانية وضُمّن هذا الاتفاق في مشروع دستور ١٩٦٧م، وبينما المشروع يناقش وقع انقلاب مايو ١٩٦٩م وانتهى الحديث عن الحكم الإقليمي.

- وفي ١٩٧٢م استند نظام مايو على قرار مؤتمر الأحزاب السودانية، مع تعديلات، وأبرم اتفاقية ١٩٧٢م ثم شرع يمزقها إرباً إرباً، عمداً ومع سبق الإصرار.

- وفي مارس ١٩٨٦م اتفقنا معهم على إعلان كوكادام، فأدت ظروف البلاد إلى عدم متابعة الاتفاق بالحسم المطلوب. وبعد ضياع زمن طويل غالٍ أجمعنا على برنامج سلام، وافقنا عليه قادة الحركة الشعبية، وصار السلام قاب قوسين أو أدنى، فإذا بانقلاب يقع في ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩م، يبدأ من مربع الصفر.

هذه الحقائق والتصرفات، وهي طبعاً ليست مخططة من جهة واحدة، لكنها تنسب لمواقف الشمال، وتغرس الظن والشك وقلة الثقة. إذا كنا نعتب على إخوتنا في الجنوب لجوءهم السريع للعنف فينبغي أن نأخذ على أنفسنا أننا أعطيناهم مبررات لذلك. ولا يجدينا الآن إلا أن نواجه الحقائق لانتشالهم وانتشالنا من مستنقع الموت والدمار الذي استنزف بلادنا منذ استقلالها ويوشك أن يلقي بظله الثقيل على كل قدراتنا.

محادثات السلام في عهد (الإنقاذ)

محادثات السلام ١٩-٢٠/ ٨/ ١٩٨٩م(أديس أبابا):

سنتحدث عن موقف وفد الحكومة ثم موقف وفد الحركة ثم نعلق تعليقاً عاماً.

موقف وفد الحكومة:

كان وفد الحكومة برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة، وعضوية العميد كمال علي مختار، العقيد حسن ضحوي، العميد بابكر نصار، والسفراء: عمر بريدو، سعيد سعد، عثمان نافع، علي نميري، والأستاذين مدثر عبدالرحيم ود.عبدالله إدريس. وكان واضحا أن وفد الحكومة يعتبر أن كل جهد سابق فاته الزمن، ويريد أن يبدأ من جديد للاتفاق على:

١- وقف إطلاق النار.

٢- وقف الحملات الإعلامية المعادية.

٣- إنشاء وسائل اتصال موثوق بها بين الطرفين.

أي أن وفد الحكومة كان يريد بحث إجراءات دون أدنى تطرق للمواضيع التي كانت محل حوار واتفاق منذ سقوط نظام نميري. لذلك عندما طولب وفد الحكومة أن يدلي برأي حول مسائل جوهرية، لا مسائل إجراءات ارتبك ارتباكاً كبيراً هذا بيانه:

بشأن الرأي في الاتفاقيات السابقة بين الحكومة والقوى السياسية: جاءت أقوال متناقضة من ممثلي وفد الحكومة:

- **العقيد محمد الأمين:** نحن ألغينا الدستور دعك من الاتفاقيات الحزبية.
- **عمر بريدو:** ليس هناك تناقض بين الجهود السابقة (إتفاقيات القوى السياسية وبين الجهود الحالية بعد٣٠/ ٦/ ١٩٨٩م).

بشان الرأي حول القوانين الإسلامية: جاءت أقوال ممثلي وفد الحكومة متعارضة:

د.عبدالله إدريس: لقد جاء أمر تجميد هذه القوانين في بيان ومحتوى سياسي يقتضي بعدم تنفيذ قوانين الحدود إلى حين قيام المؤتمر الدستوري. في تقديري أن هذا الأمر ما زال معمولا به في السودان.

على نميري: أما في شأن الموقف من قوانين سبتمبر فيمكن الرجوع للخرطوم لاستجلاء الأمر.

محمد الأمين خليفة: هذا الموضوع سيناقش لاحقا في المؤتمر الدستوري.

وطبعا هناك الرأي المعلن: أن تعرض على استفتاء شعبي، وهذا ما استشهد به أحد الحاضرين.

مع أن الوفد لم يطرح حلاً معيناً للمشكلة سوى النقاط الإجرائية، فقد كان عدم انضباط الوفد الحكومي لدرجة أن أحد أعضائه طرح ما يراه حلاً للمشكلة بصورة محددة لم تكن في ملف الآخرين. قال **بابكر نصار**:في تقديري أن المشكلة تبدأ بالعام ١٩٨٣م، وبالقرار رقم (١) الذي أصدره نميري وقسّم الجنوب خارقاً اتفاقية ١٩٧٢م. ونعتبر هذا الخرق هو رأس المشكلة: الحل يبدأ بمعالجة هذا الخرق والعودة لاتفاقية أديس أبابا.

وواضح أن الوفد لم يدرس ملف المشكلة، ولذلك يرى أن حديث وفد الحركة عن قضايا السودان عامة غير مسموح به، بل أوضح أحد أعضاء الوفد أنه يرى أن الوضع الإقليمي في السودان معناه أن يحصر كل أهل إقليم في إقليمهم ولاحاجة لمشاكل قومية! قال **حسن ضحوي:** نحن جئنا لحل مشكلة الجنوب فقط، إذا كان **منصور خالد** يريد أن يبدأ حرباً فيبدأ تلك الحرب من أم درمان، وإن كان **ياسر عرمان** (من أبناء الشرق) يريد الحرب فليبدأ من كسلا.

وواضح أن وفد الحكومة لم يدرس مشاكل المشاركة في السلطة، وتوزيع

الثروة، وغيرها من القضايا التي ظلت تناقشها القوى السياسية والنقابية في السودان منذ عام ١٩٨٥م. لذلك عندما ذكر أحد المفاوضين من وفد الحركة شيئاً عن توزيع الثروة، رد عليه **حسن ضحوي** بقوله: أما بشأن الحديث عن الثروة وتوزيعها والذي ذكر من الطرف الآخر فأين هي الثروة التي تأتي من الجنوب لتوزيعها؟

موقف وفد الحركة:

كان وفد الحركة برئاسة د.**لام أكول** وعضوية د. **منصور خالد، نقيب جستن ياك، دينق ألور، لوال دينق لوال، بازرعة، ياسر عرمان، زامباداكو.**

١. كان واضحا أن وفد الحركة يعتبر أن المدخل للمباحثات هو إعلان كوكادام مارس ١٩٨٦م، ومبادرة السلام ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م، مع إضافة النقاط الأربع الجديدة التي أذاعها د.جون قرنق وكررها لام أكول وهي:

- حل الحكومة الحالية وتكوين حكومة انتقالية عريضة تشارك فيها الأحزاب والنقابات والحركة الشعبية.
- إنشاء جيش قومي مكون من القوات المسلحة والجيش الشعبي.
- التحضير لانتخابات عامة وقيام جمعية تأسيسية لدراسة وإجازة دستور البلاد.

٢. كان واضحا أن وفد الحركة قد درس موقفه وحدده تماماً، وبيانه حسب ماورد في أقوال أعضائه في المحادثات:

أ. أنهم يتطلعون لحل مشاكل السودان، وأن الحركة وجميع القوى السياسية والنقابية في السودان اتفقت على إطار لا يشذ إلا الجبهة الإسلامية، وأن عدم التزام النظام الجديد بما اتفق عليه الجميع ووافقت عليه الحركة معناه أن النظام الجديد يقف موقف الجبهة الإسلامية القومية، هذا ما قاله لام أكول.

ب. وقال أيضا: لا نقبل اتفاقا فوقياً بيننا وبينكم، فهذا هو الذي حدث في

اتفاقية ١٩٧٢م. إذ كانت في غياب الشعب السوداني. ليس لهذه الحكومة الشرعية التي تمثل بها السودان. ولذلك نركز على مسألة الديمقراطية.

ج. قالوا إن الوفد الحكومي أهمل جوهر الموضوعات، وركز على مسائل إجرائية: فوقف إطلاق النار مستمر منذ مدة، وبرنامج الإغاثة مستمر. أما البرامج الإعلامية فإن اتفقنا فهي تروج لاتفاقنا.

وفي خمس مناسبات ذكر متحدث باسم الحركة أن هذا الإجتماع لا معنى له، لأن الفجوة بين الطرفين كبيرة جداً ولأن وفد الحكومة غير موافق على الاتفاقيات السابقة، وليس له بديل لها.

تعليق عام:

كان التناقض تاماً بين الطرفين، فالنظام يريد المحافظة على بعض الإجراءات الموروثة من النظام السابق: وقف إطلاق النار، وبرنامج الإغاثة، ولكنه يريد إلغاء الاتفاقيات السابقة دون أن يطرح أي بديل لها.

وأما الحركة فهي تريد أن تحافظ على الاتفاقيات الممهورة مع النظام السابق، وتريد تصفية النظام الحالي وإقامة نظام ديمقراطي.

لقد عطل النظام الجديد برنامج سلام أجمع عليه السودانيون، بمن في ذلك الحركة الشعبية، ولم يقدم بديلاً يرتضيه لنفسه ناهيك أن يقبله أو يرفضه الآخرون. هذا الاقتناع الذي تأكد لكل الناس بأن النظام الجديد لا يعرف ماذا يريد في موضوع وطني هام، هو الذي جعل النظام يستعير بعض أساليب الديمقراطية الثالثة، ويدعو للحوار الوطني في مؤتمر.. فماذا حقق المؤتمر؟

مؤتمر الحوار الوطني ١٩- ٢١ اكتوبر ١٩٨٩ (الخرطوم):

عندما أعلن النظام الانقلابي أنه ثورة إنقاذ، توهم الناس أنه درس المشاكل القومية ووجد لها حلولاً، فاستلم السلطة لتطبيق تلك الحلول. ولكن التجربة أثبتت لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن النظام جاء عارياً من

التفكير في أية مسألة، بل إن أداء وفد لنظام في اجتماع أديس أبابا كان صورة من الطفولة السياسية، والتناقض، إضافة لقلة الوعي والخبرة

ثم لجأ النظام إلى مسرحية مؤتمر الحوار: كانت خلاصته ما ورد في ميثاق السودان الذي أصدرته الجبهة، إذ جعل من الفدرالية مرتكزاً لتمرير قوانين سبتمبر على أساس التنوع القانوني. ولم تتم الإشارة إلى المؤتمرات السابقة في كوكادام، ومبادرة السلام السودانية، وإجراءات التمهيد للمؤتمر الدستوري، بل تجنب الحديث عن المؤتمر الدستوري نفسه.

توصيات مؤتمر الحوار:

القسم الأول:

كانت التوصيات التي صدرت عن مؤتمر الحوار وهي مسلمات بدهية لا يختلف عليها أحد مثل:

- أثر الفوارق التنموية في الصراع.
- أن الدين سبب اتحاد وتسامح ولكن التعصب هو سبب الفرقة.
- أن للحرب آثارا مدمرة.

القسم الثاني:

يتكون القسم الثاني من ١٩ توصية فيها بيان وبرمجة لخطط إعادة التعمير في الجنوب عندما تضع الحرب أوزارها. وهي تعدد وجوه التعمير المطلوب وتطالب بتعبئة الإمكانات الوطنية والدولية لتحقيقها، وليس ثمة من يختلف على ذلك.

القسم الثالث:

تناول التعليق على المعالجات السابقة، متجنباً ذكر كوكادام، أو مبادرة السلام السودانية، ومتجنباً الحديث عن المؤتمر الدستوري كمنبر لمناقشة الحل، ومع ذلك ذكرت التوصيات أنها توافق على الحصيلة الموضوعية لتلك المعالجات

وذكر من ذلك الآتي:

١. الموافقة على معالجة قضايا الوطن في إطار الوحدة.

٢. تطوير أطر تلائم واقع البلاد وتصون القيم الديمقراطية.

٣. تجديد وقف إطلاق النار.

٤. استمرار انسياب الإغاثة.

هذا القسم ذكر بعض النتائج الموضوعية للمعالجات السابقة، وأغفل بعضها، لا سيما ما اتفقت عليه القوى السياسية والنقابية مع الحركة من إطار للسلام وبرنامج للسلام.

القسم الرابع:

هذا القسم خططت توصياته لسلطة تنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية ونائبه، منتخبان بالانتخاب الحر المباشر، وسلطة تشريعية فدرالية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً، ولولايات تمارس صلاحيات محددة. يمارس التشريع فيها مجالس منتخبة، ولقضاء مستقل.

وتناولت التوصيات بياناً مفصلاً للصلاحيات الفيدرالية وصلاحيات الولايات. إنه تمرين مقبول لنظام فيدرالي ديمقراطي ينقصه إدخال عنصر التوازن الذي درجنا عليه في الديمقراطية الثالثة. التوازن الذي يضع أسساً عادلة لمشاركة الإقليميين في السلطة المركزية أو الفدرالية. وفي هذا ضم المؤتمر توصيات مقبولة حول:

- التخطيط التنموي الهادف لسد الفجوة التنموية.
- أسس لتقسيم الدخل القومي.
- ميثاق سياسي فدرالي، يحدد أدب التعامل السياسي بين جهات الاختصاص المختلفة.

إن هذا القسم من الناحية النظرية والأكاديمية فيه تحضير جيد واقتراحات

معقولة. وفي نهاية هذا القسم تناولت التوصيات مسألة الهوية، فأعطت توصيات واقعية منطلقة من مقولة العروبة والأفريقية أساسان مهمان في تركيبة السودان، وتناولت مسألة الدين والدولة وقدمت فيها توصيات شبيهة بالمبادئ التي اتفقت عليها لجنة الوفاق، ولعل التعديل الوحيد الوارد في هذه التوصيات هو تعميم القوانين العادية وتخصيص القوانين ذات المضمون الديني، توفيقاً بين الوحدة الوطنية والالتزام الديني.

إن التوصيات لم تأخذ في الحسبان الحقائق الآتية:

أ. ما درجت عليه تجربة الديمقراطية الثالثة من التوازن في المشاركة في السلطة المركزية. التوازن الذي تأخذ به الممارسة الديمقراطية فيحقق مشاركة عادلة للعناصر الجهوية والفئوية.

ب. ولم تأخذ في الحسبان تجربة الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب وقد كانت عاجزة تماماً بسبب العجز المالي. فالسلطات مهما أطلق عيها من تسمية تظل حبراً على ورق إذا لم تكن هناك جدوى مالية للولاية. وهذه التوصيات لم تتناول بياناً عملياً لهذا الجانب.

ج. إن توزيع السلطات السياسية إذا لم يستند لقواعد ديمقراطية سيودى به، فلا بد إذن من وسائل واضحة لإقامة واستمرار النظام الفيدرالي المنشود على أساس ديمقراطي سليم.

د. إن التوصيات مضت في منحاها النظري دون أن تأخذ في الحسبان النظام الجديد في السودان ذي الأسس الدستورية الأوتوقراطية، فإما أن يعدل النظام لصالح الديمقراطية أو تعدل التوصيات لصالح الأوتوقراطية.

ه. ولم تشر التوصيات لحقيقة أن موقف السودان القومي من السلام أمر يهم قوى سياسية ومهنية وفئوية كثيرة، لا يتبلور الموقف القومي في الحقيقة إلا إذا شاركت. كيف تكون مشاركتها؟ وما شرعية أي برنامج يتفق عليه إذا عزلت؟

و. ولم تتناول التوصيات آراء الحركة الشعبية والجيش الشعبي، وهم قوى لها

رأيها واجتهادها. لقد سكتت التوصيات عن تحديد موقف من برنامج الحركة الشعبية للسلام.

ونظراً لأهمية النقاط الست المذكورة والتي أغفلها المؤتمر، فإن المؤتمر وتوصياته لن يخرجا من كونهما تمرين أكاديمي نظري مفيد في تطوير الملكات العقلية والخطابية، ولكنه يفقد الفاعلية السياسية والتاريخية.

محادثات نيروبي ٣٠ نوفمبر- ٥ ديسمبر ١٩٨٩م:

في محادثات نيروبي بين حكومة الجبهة والحركة الشعبية، حيث كان وفد الحكومة برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة ووفد الحركة برئاسة د. لام أكول، تكررت نفس المسرحية التي تمت في محادثات أديس أبابا في أغسطس ٨٩. الإختلاف الوحيد أن حكومة الجبهة جاءت لتعرض مقرراتها في مؤتمر الحوار الوطني كإطار للتسوية السلمية، فردت عليها الحركة الشعبية بأنها تعتبر مقررات مؤتمر الحوار الوطني ورقة عمل لحكومة الجبهة الإسلامية عليها أن تطرحها في المؤتمر الدستوري، وهو الإطار الوحيد للسلام بحضور كل القوى السياسية والفئوية. وكررت مطالبها بحل المجلس العسكري وتكوين حكومة ذات قاعدة عريضة تقوم بالدعوة للمؤتمر القومي الدستوري على أساس اعتماد الديمقراطية التعددية كأساس للحكم في السودان الجديد، ورفض وفد حكومة الجبهة الإسلامية هذا التصريح، وانتهت المحادثات لطريق مسدود[1].

(١) في كتابه: ميزان المصير الوطني في السودان الصادر عام ٢٠١٠م، يرصد الإمام الصادق المهدي عتبات التفاوض اللاحقة: مفاوضات أبوجا الأولي برعاية الرئيس النيجيري الأسبق إبراهيم بابنجيدا (٢٦ مايو -٤ يونيو ١٩٩٢)، ثم مفاوضات عنتبي التي عقدت بدعوة من الحكومة اليوغندية وتحت إشراف الرئيس يوري موسفيني (في الفترة ٢٢-٢٤ فبراير ١٩٩٣)، ومفاوضات أبوجا الثانية (من الأسبوع الأخير لشهر أبريل وحتى ١٥ مايو١٩٩٣م). ثم المفاوضات تحت وساطة الإيقاد التي بدأت باقتراحها إعلان مبادىء في ١٩٩٤م، ومواصلة تلك المفاوضات كتمرين في حوارات الطرشان حتى تغيرت السياسة الأمريكية وأدت بالضغط إلى بروتوكول ميشاكوس ٢٠٠٢م وعدد من البروتوكولات التي انتهت باتفاقية سلام نيفاشا في ٩ يناير ٢٠٠٥م.